الكســـاد القـــادم للإنترنـت(*)

عرض
د. عمرو سعيد فهيم
باحث بالماجستير - جامعة القاهرة
moud@cybrarians.info

يتناول هذا العرض أحد الكتب الصادرة في المملكة المتحدة سنة 2001، ويعد هذا الكتاب من المصادر المتميزة في الإنتاج الفكرى الأجنبى فى موضوع الإنترنت، يتناول الكتاب فكرتين أساسيتين؛ الفكرة الأولى تتلخص فى أن الاقتصاد الجديد والمقصود به اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمر بمراحل متنوعة من النمو والازدهار والتباطؤ والكساد، والفكرة الثانية هى أن طبيعة الأزمات وآلية معالجتها هى المختلفة والتى يجب تطوير قواعد خاصة للتعامل معها وإلا فإنها ستتحول لكساد وانهيار شاملين.

ويقدم الكتاب على مدى فصوله العشرة تحليلاً لما بات يعرف بالاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الذى بلغ ذروته فى التسعينيات من القرن الماضى بفضل المخترعات التكنولوجية الجديدة لا سيما فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتحديداً الاتصالات والإنترنت، ومن ثم يوضح احتمالات دخول هذا الاقتصاد فى أزمة قد تفضى إلى كساد شامل شبيه بـ «الكساد العظيم» فى عشرينيات القرن الماضى.

ظهور الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة:

لا يعرف تحديداً متى بزغ فجر الاقتصاد الجديد فى أمريكا، ولكن يوم 9 أغسطس 1995 بالنسبة للكثيرين هو يوم بزوغ ذلك الفجر، فذلك اليوم كان يوم شركة نيت سكيب Netscape التى طرحت فى الأسواق برنامجها المعروف Navigator والخاص بتصفح مواقع الإنترنت، وأدى طرح البرنامج لازدياد سعر سهم الشركة لأكثر من الضعفين فى يوم واحد. بل إن ذلك اليوم عدا فاصلاً فى تاريخ الاقتصاد الأميركى ومل يبق مجال اقتصادى لم يتحسن بعده، فتراجعت البطالة، وازدادت نسب النمو، وانخفض التضخم.

(*) Mandel, Michael. The coming Internet depression.- London: Financial Times, Prentice Hall, 2001. - 167 p.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الطفرة فى الاقتصاد ناتجة عن العديد من الشركات التى طرحت منتجات إبداعية. فمثلاً ما أن طرح برنامج Navigator حتى ردت شركة مايكروسوفت Microsoft بطرح برنامج متصفح منافس هو إكسبلورر Internet Explorer وطرحته مجاناً مع نظام التشغيل الشهير ويندوز Windows. يومها صرّح بيل جيتس رئيس مايكروسوفت «لقد صحا العملاق النائم».

وفتحت شبكة الإنترنت الطريق أمام شركات مختلفة للنشوء أو النهوض فنشأ التسويق عبر الإنترنت، وظهرت العولمة الاقتصادية، ونشأت شبكات الاتصال لشركات التمويل والتأمين. ومن الناحية العملية فإن النمو الاقتصادى المرتبط بمخترعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الولايات المتحدة قد بدأ فى العام 1991، فمنذ مارس من ذلك العام بدأت حركة نمو فى الاقتصاد الأميركى استمرت بلا انقطاع حتى بداية العام 2000، وبذلك فقد كانت تلك الفترة من النمو غير المنقطع الأطول فى تاريخ الاقتصاد الأميركى.

وإذا ما أردنا العودة لما قبل ذلك عن جذور قطاع الحاسب الآلى الجديد، فإن قيام ثلاثة مهندسين فى عام 1968 بتأسيس شركة إنتل برأس مال قدره مليونى دولار، لتكون الأولى فى منطقة وادى السيليكون، وقد طورت هذه الشركة أجهزة الحاسب الآلى الشخصى.

على أن ما حدث لاحقا كان طفرة بمعنى الكلمة، ففى الاقتصاد هناك مقولة شائعة أنه لا شىء بدون ثمن، ولكن شركات مثل ياهو وهوت ميل وشركات أخرى للبريد الإلكترونى المجانى، التى استفادت من بيع خدمات أخرى ومن الإعلانات عبر مواقع البريد الإلكترونى، بدت وكأنها كسر لهذه القاعدة، وأن أصحابها أثروا عبر عدة سنوات من العمل الشاق ولكن دون الحاجة لرأسمال يذكر.

الاقتصاد الجديد وسوق العمل:

لا شك أن هذا الاقتصاد الجديد كان له الأثر الأكبر على سوق العمل والعمالة، وفى سوق العمل والأجور على سبيل المثال ربما تكون الاختراعات الجديدة قد جعلت مئات الآلاف يفقدون وظائفهم، ولكن الملايين حصلوا على فرص عمل جديدة. فمثلاً ما بين عامى 1995 و 1999 وبفضل البريد الصوتى وبرامج معالجة الكلمات للطباعة الميسرة تقلصت فرص العمل فى قطاع السكرتارية بنحو 600 ألف وظيفة أو 17٪ من ذلك القطاع، وفقد 74 ألف شخص عملهم فى مجال السجلات والدفاتر المحاسبية المالية، وفقد 16٪ من موظفى مبيعات الجملة والتجزئة أعمالهم. وبالطبع كان السبب فى ذلك هو السعى نحو تقليل الاعتماد على الورق فى العمل والتحول نحو البيئة الرقمية. ولكن فى المقابل نشأت جيوش جديدة من المخترعين والمبرمجين ومدربى الكمبيوتر القادرين على تصميم برامج جديدة أو التدرب سريعاً على استعمال تلك البرامج، ففى مجال البرمجيات وجدت ما بين عامى 1995 و 1999 نحو 700 ألف فرصة عمل، وفى مجالات أخرى دخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى عملها فإن 300 ألف فرصة عمل مساندة ظهرت عام 1999،

فى حين بلغت فرص العمل الجديدة فى قطاع البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات فى ذلك العام نحو 800 ألف فرصة عمل، وفى أبريل 2000 كانت التقديرات تشير لحاجة سوق البرمجيات والتكنولوجيا الحديثة لنحو 800 ألف شخص عجز السوق الأميركى عن توفيرهم.

هذا الأداء جعل حتى أولئك المتشائمين فى أوائل التسعينيات ينضمون لجموع المتحمسين للاقتصاد الجديد، وليبدو المستقبل ورديا، وليبدأ الكثير من الشبان ومن المتخصصين فى الكمبيوتر البحث عن فرصهم فى الإثراء استناداً للاعتقاد بأن العمل الجاد والمبدع هو المطلوب أما رأس المال فيمكن توفيره بسهولة إذا ما وجدت الأفكار، وشاع أولئك الذين يؤسسون مواقع على الإنترنت بحثا عن الشراء عبر تقديم خدمات ما، وعبر الإعلانات التجارية وما إلى ذلك.

تراجع الاقتصاد الجديد:

فى أواسط سنة 2000 عاد مثل هذا الاعتقاد ليبدو خرافة، ووجد بعض من لجئوا إلى الإنترنت وعملوا بجهد بالغ على مواقعهم على (دوت كوم) صفر اليدين عندما تراجع سوق أسهم الإنترنت فى ذلك العام (2000) بشكل حاد، وعندما اتضح أن الاقتصاد الجديد لا يسير للأعلى دائماً.

وقد قام المؤلف بعمل تحليل شاملاً لتراجع الاقتصاد الجديد من خلال متابعة تراجع أسعار أسهم الإنترنت فى الثلث الثانى من سنة 2000 للتدليل على أن الاقتصاد الجديد غير محصن ضد الأزمات شأنه شأن أى اقتصاد آخر، بل إن أزمة الاقتصاد الجديد قد تكون أكثر خطراً وقد تؤدى إلى كساد شامل. ولكنه يشير فى الوقت نفسه إلى أن الاقتصاد الجديد له سمات تختلف عن الاقتصاد القديم.

ويشير المؤلف إلى أن رؤوس الأموال التى قامت بتمويل شركات التكنولوجيا الحديثة هى مما يعرف فى الولايات المتحدة ودول صناعية أخرى برؤوس الأموال المغامرة، وهى رؤوس أموال توفرها شركات تمويل متخصصة مستعدة للدخول فى استثمارات ناشئة وجديدة وبالتالى ما زالت فى إطار التجربة وخطورتها عالية، ولكن عوائدها فى حال النجاح عالية. ولولا توافر رؤوس الأموال هذه لما نجح الاقتصاد الأميركى فى السيطرة على الاقتصاد الجديد، فتكنولوجيا المعلومات موجودة فى دول أخرى، ولكن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد أميركى، والسبب فى ذلك هو النظام التمويلى الأميركى الذى ازدهر فى التسعينيات. ففى هذه الأثناء وجدت رؤوس الأموال المغامرة الباحثة عن استثمارات جديدة، وذلك بعكس فترات سابقة ودول أخرى.

وهكذا فإن شركات جديدة، مثل نيتسكيب استطاعت عند بداية عملها أن تنافس شركات كبرى مثل مايكروسوفت، واستطاعت، أمازون دوت كوم Amazon.com، منافسة كبرى دور توزيع الكتب التقليدية. والواقع أن شركات مثل إنتل، أبل، أوركل، سيسكو، نيتسكيب ما كانت لتنجح بالتكنولوجيا والأفكار اللامعة وحدها دون رؤوس الأموال التى استعدت لتمويلها فى بداياتها قبل أن تصبح شركات كبرى.

ولعله ليس أدل على ذلك من أن شركات نشأت قبل التسعينيات وفشلت، فمثلا عام 1980 أسس آدم أوسبورن شركته أوسبورن التى قدمت أول جهاز كمبيوتر محمول فى العام 1981، وحققت مبيعات جيدة فى العام 1982، ولكنها أعلنت إفلاسها فى السنة التالية. وما حدث هو أن الشركة لم تتمكن من الحصول على تمويل كاف لطرح منتجاتها الجديدة للسوق وعندما نجحت أوسبورن بالحصول على تمويل كانت شركة آى بى إم قد طرحت منتجات شبيهة واستولت على السوق.

أزمة الاقتصاد الجديد:

ويقدم المؤلف ثلاثة مؤشرات يمكن أن تكون جرس الإنذار المبكر لأزمة اقتصادية تضرب الاقتصاد الجديد، وهى عمليا مؤشرات بدأت فى سنة 2000.

المؤشر الأول: هو سقوط متزامن لأسعار أسهم شركات التكنولوجيا مع تراجع الإنفاق على الأبحاث الخاصة بمنتجات جديدة.

المؤشر الثانى: تباطؤ الانخفاض فى أسعار المنتجات التكنولوجية.

المؤشر الثالث: انخفاض حجم رؤوس الأموال المخاطرة والمستثمرة فى قطاع شركات المخترعات والبرمجيات الجديدة.

فإذا ما دلت التقارير على تراجع متزامن لأسعار أسهم شركات التكنولوجيا وتراجع الإنفاق على المبتكرات الجديدة فهذه علامة لانتهاء الطفرة. ويشير المؤلف إلى أن أغلب الشركات المعنية محتواه فى مؤشر ناسداك للأسهم، ولذا فإن الانخفاض فى هذا المؤشر ذو دلالة مهمة بالنسبة لتلك الشركات، وأول ما يعنيه الانخفاض أن حجم الأموال المخصصة للاستثمار فى مخترعات جديدة ستتراجع، لذا فإن مراقبة هذا المؤشر وتغير معدله خلال فترات زمنية تتكون من ثلاثة أشهر إلى جانب بعض التقارير الاقتصادية والإحصائية الأخرى هو من أهم أدوات الاستشعار حول وضع قطاع الاقتصاد الجديد وحجم الأموال المتاحة للمنتجات الجديدة.

أما بالنسبة لتراجع أسعار منتجات تكنولوجيا المعلومات، فإن تراجع أسعار أجهزة الحاسب الآلى وبرامجه المختلفة كان دائماً علامة صحية على توسع هذا القطاع وزيادة قوته، فما بين عامى 1980 و 1995 انخفضت أسعار تلك المنتجات بنسبة 13٪ سنويا، وما بين 1995 و 1999 بنسبة 24٪. لذلك فإن توقف تراجع الأسعار أو ازديادها هو دلالة على بدء تلاشى الطفرة، ويقول المؤلف أن الأسعار فى سنة 2000 وللمرة الأولى ازدادت وإنه إذا ما استمر ذلك فهذا مؤشر نزول وأزمة.

ويحاول المؤلف أن يميز بين أى أزمة اقتصادية عادية وأزمة اقتصاد التكنولوجيا، فخلال سبعين سنة من الخبرة منذ أن مر الاقتصاد الغربى بتجربة الكساد العظيم فى العشرينيات طور الاقتصاديون والشركات إجراءات للتعامل مع الأزمات التى هى أشبه بدورة روتينية ويقول إن الإجراءات التقليدية لا تنجح مع الاقتصاد الجديد.

فالتركيز على التحكم بأسعار الفائدة البنكية وضبط النفقات ليس مجديا بالطريقة ذاتها. ففى حالات الكساد تسعى السياسات الحكومية وإجراءات الشركات لبطء السوق وتقليل فرص دخول منافسين جدد لغرض المساعدة على تصريف المنتجات

الراكدة، من خلال رفع سعر الفائدة البنكية، وتقليل حجم الأموال التى يتم ضخها للسوق المالى.

ولكن يرى المؤلف أن هذا الأسلوب فى الحل سيكون خطراً جداً على الاقتصاد الجديد. ويجرى المؤلف تشبيها، فيجعل الاقتصاد التقليدى بمثابة السيارة، والجديد طائرة، ويقول إنه فى حالة السيارة إذا واجهت السائق مشكلة فإنه يخفف السرعة ليسيطر على السيارة، أما قائد الطائرة فيعلم أن انخفاض سرعة الطائرة عن حد معين يؤدى لسقوطها، ولذلك فإن حل بعض المشاكل فى حالة الطائرة يكون بزيادة السرعة أو بالمحافظة عليها، وسيكون من الكارثة بمكان أن يقود قائد سيارة الطائرة بالطريقة التى تعود عليها.